

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة  
وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، د. محمد الطراونة، باسم المبييضين، جواد الشوا

المميز:

مساعد نائب عام الجنايات الكبرى

المميز ضده:

lawpedia.jo

القرار المميز : القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٣/٣٩٨ بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٣ المتضمن تعديل وصف التهمة المسندة للمميز من جناية الشروع بالقتل بحدود المادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات إلى جنحة الإيذاء بحدود المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات وإدانته بها بالوصف المعدل .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي:

- أخطأت المحكمة في تطبيق القانون على الواقع إذ تقوم بأفعال المميز ضده سائر عناصر جناية الشروع بالقتل بالنظر إلى مكان الإصابة ونوع الأداة وتعدد الطعن.

الطلب:

قبول الطعن شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية وفي الموضوع نقض القرار المميز .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم التهمتين التاليتين :

- ١- جنابة الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحياسة أداة حادة طبقاً لأحكام المادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات.

الوقائع ....

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء باسناد النيابة العامة بأنه بتاريخ ٢٨ / ٧ / ٢٠١٢ كانت المجني عليها برفقة زوجها المتهم في المنزل وكان ذلك في شهر رمضان وحصل بينهما خلاف عائلي وعلى إثر ذلك تبادلوا العبارات النابية وأقدم المتهم على إحضار سكين من المطبخ وقام بطعنها عدة طعنات في بطنها وبعد ذلك قام بإسعافها إلى المستشفى وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبالتدقيق ،، تجد المحكمة إن الواقعة الثابتة في هذه القضية والتي تحصلتها من خلال البيانات المقدمة فيها والتي استمعت إليها تتلخص إنه وفي حدود الساعة التاسعة من مساء يوم ٢٨ / ٧ / ٢٠١٢ وكان الوقت في رمضان وأثناء تواجد المجني عليها (٤٢ سنة) في المنزل مع زوجها المتهم حيث قامت المجني عليها بالطلب من ابنها أن يجهز نفسه للذهاب معها إلى المسجد لأداء صلاة التراويح وعندما شعرت أن ابنها لا يرغب بالذهاب قالت له بالحرف الواحد ( لا تكون كافر زي أبوك )

وعلى إثر ذلك قام المتهم بإحضار سكين من المطبخ وقام بطعن المجني عليها طعنتين على جانبها الأيسر وقام بإسعافها إلى المستشفى واحتصلت المجني عليها على تقرير طبي يشعر بتعرضها لجروح طعنية لم تنفذ أي منها إلى تجويف الصدر وأن الإصابة لم تشكل خطورة على حياة المصاب وقدرت لها مدة التعطيل بأسبوعين من تاريخ الإصابة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتطبيق القانون على الواقعة التي خلصت إليها المحكمة وجدت أن ما قام به المتهم من أفعال مادية وقت الحادثة وهي إقدامه على طعن زوجته المجني عليها بالسكين التي كانت بحوزته وإصابة المجني عليها بعدة طعنات في منطقة الإبط والبطن فان هذه الأفعال لا تشكل جنائية الشروع بالقتل المسندة للمتهم بحدود المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات وإنما تشكل جنحة الإيذاء المقصود بحدود المادة ٣٣٤ عقوبات ذلك أن الظروف التي حصلت بها حادثة الطعن تؤكد أن نية المتهم لم تكن متجهه إلى قتل المجني عليها وإزهاق روحها بدليل أن المتهم توقف لوحده عن طعن المجني عليها ودون تدخل من احد وكان باستطاعته ذلك كون السكين كانت بيده ولم يكن احد يمنعه من ذلك وأنه قام أيضاً بإسعاف المجني عليها إلى المستشفى بالإضافة إلى أن إصابة المجني عليها لم تشكل خطورة على حياتها وقدرت لها مدة التعطيل بأسبوعين من تاريخ الإصابة الأمر الذي يتعين معه تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم إلى جنحة الإيذاء المقصود بحدود المادة ٣٣٤ عقوبات وإن استخدام المتهم للأداة الحادة (السكين) وحمله لها يشكل جنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات مما يستوجب إدانته بهذا الجرم .

لذلك وتأسيساً على كل ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات والحكم عليه عملاً بأحكام المادة ١٥٦ عقوبات بالحبس أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

٢- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات إلى جنحة الإيذاء بحدود المادة ٣٣٤ من القانون ذاته وعملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم عزام بالجنحة المذكورة بالوصف المعدل وعملاً بأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات الحكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٣- عملاً بأحكام المادة ٧٢ / ١ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد الصادرة بحق المتهم وهي حبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها وتضمينه نفقات المحاكمة .

وعن سبب الطعن التمييزي المنصب على تخطئة المحكمة بتعديل وصف التهمة من جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات إلى جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ من القانون ذاته.

وفي ذلك نجد إن المشرع أمد محكمة الموضوع بصلاحيات واسعة لتقدير ووزن البيئات المقدمة في الدعوى واستخلاص الواقعة السليمة من خلال هذه البيئات وفقاً لمقتضيات المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وفي الحالة المعروضة نجد إن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى من خلال البيئات المقدمة في الدعوى من حيث الواقعة وتعديل وصف التهمة له أصل ثابت في أوراق الدعوى، ذلك أن المتهم لم يستمر في طعن المشنكية زوجته وتوقف عن طعنها من تلقاء نفسه وقام بإسعادها فوراً إلى المستشفى ، وأن الإصابة التي تعرضت لها لم تشكل خطورة على حياتها وبالتالي فإن ما أقدم عليه المتهم تجاه زوجته لا يستخلص منه أنه شروع في قتلها وأنه لم تتحقق النتيجة لأسباب لا دخل لإرادته فيها وأن هذه الأفعال لا تعدو كونها جنحة الإيذاء وفقاً لمقتضيات المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات.

لهذا نقر محكمة الجنايات الكبرى على صحة ما توصلت إليه واقعةً وتسبباً وعقوبةً مما يستوجب رد سبب الطعن .

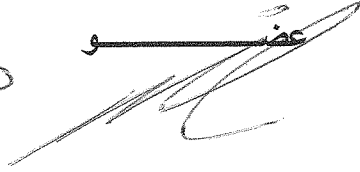
لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٧/٣ م

القاضي المتراأس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقيق / ف ع



lawpedia.jo